

افتتح أعمال المؤتمر الوطني الأول لحقوق الإنسان..

رئيس الوزراء : الحكومة تود فتح صفحة جديدة تتسم باحترام الحقوق والحريات

نحن بحاجة إلى الأمن والاستقرار حتى نستطيع التفرغ لبناء وطننا وتحقيق التنمية



وزيرة حقوق الإنسان : شاركنا في إعداد قانون العدالة الانتقالية الذي تنتظره أسر الضحايا بفارغ الصبر

والعمل مع الجهات المعنية في الحكومة اليمنية بشكل وثيق في هذا الجانب . وأشاز المسؤول الأممي إلى أن فريق الأمم المتحدة العامل في اليمن يعمل في اتجاهات مختلفة هدفها دعم برامج حقوق الإنسان في مختلف المجالات . بدوره التي مسؤول آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المفوضية السامية لحقوق الإنسان هاني مجلي كلمة أشاد فيها بمستوى التفاعل الشعبي والنشاطات الحقوقية في اليمن . معتبرا الثورة الشبابية الشعبية السلمية خير دليل على مناصرة حقوق الإنسان والوصول إليها بطريقة راقية وأن اليمن مثل نموذجاً رائعاً في هذا الجانب . مشيراً إلى أن العدالة الانتقالية تمثل أداة للمحاسبة والتدوير وتسايي الفرض . وأكد استمرار مفوضية السامية لحقوق الإنسان في تقديم مختلف أنواع الدعم لليمن حتى يتجاوز المرحلة التي يعيشها اليوم .

وأشارت إلى أن هولندا تولي حقوق الإنسان أهمية بالغة وستستمر في دعم كل المبادرات التي من شأنها صيانة وحماية حقوق الإنسان بقدر الإمكان . وتطرقت إلى أهمية المشاركة المجتمعية في حماية هذه الحقوق والعمل من أجل تطبيقها على أرض الواقع . وقدمت بمضامين الورش التي ستعقد على هامش أعمال المؤتمر بهدف الخروج بتوصيات وقرارات من شأنها تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها .

اعداد مسودة قانون العدالة الانتقالية وهو المشروع الذي ينتظره الشارع اليمني بفارغ الصبر وخصوصاً أسر الضحايا لما لحق بهم من غيبٍ وصنيم . وتابعت وزيرة حقوق الإنسان قائلة : « إننا اليوم أمام تحديات كبيرة وعلينا جميعاً أن نكون عند مستوى هذا التحدي ولا نتكأ أو نتردد في العمل والانجاز فلسنا بحاجة لإهدار المزيد من الوقت وقد نهب جله في اختتام ومحادثات ومناكفات فنحن اليوم أوجح ما نكون إلى مزيد من العمل البناء والمهادف لتحسين مستوى حياة المواطن واعلاء شأن الوطن . وأثنت على الدور الذي بذلته عدد من الجهات والمنظمات المحلية والدولية لمساعدة الوزارة على انجاح فعاليات هذا المؤتمر ونعم جهودها لتفعيل وترجمة توصياته ومخرجاته إلى خطط وبرامج عمل تنفيذية . كما التقت كلمة عن المؤتمر الوطني العام للشباب القاه ياسر الرعيني أكد فيها أهمية مشاركة الشباب في صناعة التغيير وبناء اليمن الحديث من خلال وضع الرؤى والتصورات المتعلقة بحل القضايا الوطنية وبناء المستقبل المنشود .

وأكد مواصلة الشباب للنضال السلمي حتى الوصول إلى وطن كريم يتعمم أبناءه بحقوقهم وحرياتهم كاملة غير منقوصة وحتى يتعم وطننا الحبيب بالخير والرخاء والأمن والاستقرار وذلك من منطلق ثقنتنا بأن عجلة التغيير قد بدأت ولن نتوقف حتى يطهر الوطن وتزاه من كل أوكار الفساد والظلم والاستبداد . وتحدث المنسّق المقدم للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية اسماعيل ولد الشيخ احمد بكلمة أشاد فيها بدور اليمن حكومة وشعباً في العمل الجاد والمخلص في مجال حقوق الإنسان وفي المقدمة حرية التعبير . مؤكداً دعم الأمم المتحدة لليمن في مجال حقوق الإنسان

التي هي محل اهتمام الجميع . بدورها القت وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور كلمة أكدت فيها أهمية إحياء هذه المناسبة العالمية تحت شعار (الجميع حق المشاركة في الحياة العامة) وهو الشعار الذي يستجيب ويتطابق كلياً مع الاحتياجات الوطنية لكل مواطن . مشيرة إلى أن هذا المؤتمر يمثل تظاهرة وطنية حقوقية تزامن إعتقادها مع احتفالنا بالذكرى السنوية الأولى لتشكيل حكومة الوفاق الوطني التي جاءت في ظل ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد . وقالت : « وبالرغم من المراهات والصعوبات والمنغصات إلا أن حكومة الوفاق تحملت العبء وأنجزت ومازالت ساعية لتحقيق برنامجها ولا يستطيع أي منصف أن يتجاهل أو ينكر ذلك . وأضافت : « في فترة قياسية وجيزة استطاعت هذه الحكومة إعادة الخدمات العامة الأساسية والضرورية كالكهرباء ووفرت المشاركة الفعلية وثبتت أسعارها وأنظمت التعليم في مدارسهم وجامعاتهم وعاد العمال والموظفون إلى أعمالهم وحقت نجاحات ملموسة في الجانب الأمني برفع النقاط العسكرية المستحدثة التي قطعت أوصال البلاد وحرمت العباد من سهولة الحركة والتنقل في المدن وأوبن المحافظات ومكنت العديد من النزاحين من العودة إلى دورهم وبيوتهم بعد أن نزحوا جراء شبح تهديدات الجماعات الإرهابية والمسلحة . وأشارت مشهور إلى أن الوزارة خطت الخطوات الأولى بتشكيل الفريق الفني القانوني الذي انبثقت به مهمة إعداد مشروع الإطار القانوني لهذه الهيئة التي يتوقع أن تشكل رافداً قوياً وتمثل نقلة نوعية وإنجازاً وطنياً فريداً لدعم وتعزيز حقوق الإنسان في اليمن وتقديم نموذجاً ريادي في هذا المجال لا على المستوى المحلي ولكن على المستوى الإقليمي . موضحة أن الوزارة شاركت في

ملف أسر شهداء وجرى الثورة الشبابية الشعبية السلمية والمعتقلين السياسيين وسجناء الرأي . وقال « ومع ذلك فإن الحكومة تدرك أن الجهود التي بذلتها حتى الآن ليست كافية وإن عليها أن تواصل القيام بواجبها على اكمل وجه حتى تتم معالجة كل القضايا معالجة كاملة وتامة . وأشار إلى موافقة الحكومة على إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في انتهاكات عام 2011م والتي صدر بها قرار جمهوري في سبتمبر الماضي . مؤكداً أنه سيتم تسمية أعضاء هذه اللجنة قريباً بإذن الله تعالى . ولفت الأخ باسندوة إلى المساعي الحالية للحكومة للتهيئة والتمهيد لتشكيل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان التي سوف تضطلع بدور تميز في الارتقاء بحقوق الإنسان وأحداث نقلة نوعية في تحسين سجل اليمن السببي في هذا المجال . وجدد ترحيب الحكومة بافتتاح مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن ، وممارسة كل مهامه وفقاً للائاقية المبرمة بين الحكومة والمفوضية في نيويورك اواخر سبتمبر الماضي . وأكد أن جهود الحكومة في مضمار حقوق الإنسان تشمل الاهتمام بحقوق الشباب والمرأة والأطفال والفئات المهمشة والمعاقين وبغية الفئات . واستجيب رئيس الوزراء لمحاولة البعض افتعال مشاكل والشارة البليدة داخل قاعة المؤتمر وعدم احترام الحضور المحلي والإقليمي والدولي المشارك في المؤتمر . مشيراً إلى أن مثل هذه الاعمال لا تندرج في إطار حرية التعبير وإنما تجسد عدم احترام الآخر، وتعكس العقليات المريضة والمراومة التي تقف وراءها . وأعرب عن تمنياته لهذا المؤتمر النجاح والتوصل إلى توصيات وقرارات ونتائج إيجابية تركز على تلك الأولويات

وأضاف الأخ باسندوة « وأود أن انتهر هذه الفرصة لافتتح رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة أمس بصغاء أعمال المؤتمر الوطني الأول لحقوق الإنسان تحت شعار « للجميع حق المشاركة في الحياة العامة »، لافتاً بالذكرى الأولى لتشكيل حكومة الوفاق الوطني بالذكرى 64 لصدور الاعلان العالمي لحقوق الإنسان . وفي افتتاح المؤتمر الذي تنظمه على مدى يومين وزارة حقوق الإنسان التي الأخ رئيس مجلس الوزراء كلمة عبر في مستهلها عن سعاداته بحضور هذا المؤتمر . وقال : « يشرفني ان احضر معكم اليوم هذه الفعالية التي تقام تشديداً للمؤتمر الوطني الأول لحقوق الإنسان بمشاركة افواج من الناشطين من أبناء الوطن ومن شركائنا الاقليميين والدوليين المتحمسين لدعم جهودنا المهادفة إلى صون وحماية حقوق الإنسان التي تعرضت للاسفاف الشديد للانهك . وأضاف الأخ باسندوة « وأود أن انتهر هذه الفرصة لأؤكد لكم جميعاً باننا لزامون بحق على التعاون مع كل الحرصين على الدفاع عن حقوق الإنسان وانتم في مقدمتهم بالرغم من كل الصعوبات التي تواجهها وعلى راسها التحديات والعوائق المغنعة التي يراد من ورائها ارباك هذه المرحلة الانتقالية التي نحن احوج ما نكون فيها إلى الأمن والاستقرار حتى نستطيع التفرغ كلياً للبناء ووطننا وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بتلبية الاحتياجات الاساسية والانسانية للمواطنين . وأكد رئيس مجلس الوزراء ان الحكومة تود ان تفتح صفحة جديدة بهدف رسم معالم مرحلة جديدة تتسم باحترام حقوق وحريات المواطنين وصون كراماتهم . مشيراً إلى الخطوات والجهود الطيبة التي قامت بها الحكومة في هذا السياق، والمتملة في الالتزام بمعالجة

اللجنة العليا للانتخابات تناقش عدداً من التقارير

ووافقت اللجنة على المقترح المقدم من قبل رئيسة قطاع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضي سامية مهدي، والمتضمن إنشاء إدارة تعنى بشؤون الرقابة المحلية، وكلفت اللجنة بهذا الخصوص قطاع الشؤون القانونية والإفتاء لاستكمال الإجراءات القانونية بذلك. كما اطلعت اللجنة على عدد من التقارير المرفوعة إليها واتخذت إزائها القرارات والمعالجات السابقة ووافقت عليه.

ووافقت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء اجتماعاً لها أمس برئاسة رئيس اللجنة القاضي محمد حسين الحكيمي، وجرى خلال الاجتماع مناقشة التقارير المرفوعة إلى اللجنة من قبل اللجان الميدانية المكلفة بزيارة فروع الأمانة العامة للجنة في مأرب وسيلون والمكلا والمهرة، واتخذت اللجنة إزائها عدداً من القرارات المهادفة إلى إعادة ترتيب أوضاع تلك الفروع واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الاختلالات فيها وماليا وإداريا.

محافظ عدن يؤكد أهمية دور الشباب في عملية التنمية



ورئيسة الوفد عن سعاداتها لتجاوز الأخ المحافظ وتعاونها واستعدادها لإنجاح المشروع الذي يخدم فئات الشباب ويخلق فرص عمل لهم من خلال أنشطة تدريبية تمكنهم من اكتساب مهارات متنوعة في مختلف المجالات. وقدمت رئيسة الوفد لمحافظ عدن شرحاً مفصلاً حول الأنشطة التي يشملها المشروع في اليمن في إطار ثلاث محافظات حالياً وهي (صعلا وتعز وعدن) قابلة للتوسع في المحافظات الأخرى وقد استوعبت مرحلة أولى في برنامج تدريبي أربعة آلاف شاب وشابة لتأهيلهم لمواجهة احتياجات السوق بحسب متطلبات سوق العمل وبما يحقق اعتمادهم الذاتي وإيجاد موارد دخل لهم ولاسهرهم. حضر اللقاء مسؤول التوظيف والريادة في المشروع الأخ أحمد عبدالباري ورئيس فريق مكافحة الفقر والتنمية المستخدمة في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فؤاد علي القدسي.

عبدن / وداة شبيلي، تصوير / محمد عوض التقى الأخ وحيد علي رشيد محافظ محافظة عدن أمس وفد مشروع تكمين الشباب اقتصاديا التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة برئاسة كبيرة مستشاري المشروع كارولين هنسغ هين رئيسة الوفد. وخلال اللقاء دعا الأخ المحافظ وفد مشروع تكمين الشباب إلى توسيع دائرة نشاطهم في العديد من المجالات لاتاحة فرص عمل أكثر للشباب تساعدهم على بناء مستقبلهم وتمكنهم من الاعتماد على أنفسهم لمواجهة الظروف المعيشية الصعبة مؤكداً أن دور الشباب مهم في عملية البناء والتنمية وعليهم تعلق الآمال والطموحات مغرباً عن استعداد قيادة المحافظة لتقديم كل التسهيلات لإنجاح المشروع. ومن جهتها عبرت كبيرة المستشارين للمشروع

بحث التنسيق بين قطاع المرأة بلجنة الانتخابات والمعهد الديمقراطي



وفي اللقاء قدمت القاضي هالة القرشي لبعثة المعهد الديمقراطي الوطني شرحاً مفصلاً عن مهام واختصاصات القطاع، مشيرة إلى أن هذا السياق أنه لن يجري حالياً العمل على استكمال الهيكل التنظيمي والمؤسسي للقطاع بحكم أنه حديث النشأة.

وأوضحت رئيسة قطاع المرأة ونظي الاحتياجات الخاصة أن أولويات المهام التي يركز القطاع على تنفيذها تكمن في دعم المرأة اليمنية خلال عملية قيد والتسجيل بما يمكنها من تسجيل حضور فاعل وتميز لتأكيد حقها أثناء التصويت وكذا المشاركة في العملية الانتخابية بشقيها مرشحة وناخبة، مؤكداً أن القطاع بصدد إعداد خطة شاملة تهدف إلى تفعيل دور فروع الأمانة العامة للجنة على مستوى المحافظات في الجوانب المرتبطة بتوعية المرأة بحقوقها الانتخابية.

ورجبت القاضي هالة القرشي بالجهود الداعمة المبذولة من قبل المعاهد والهيئات والمؤسسات الدولية الداعمة لأنشطة المرأة في العمل الانتخابي. من جانبها أكدت مديرة المعهد الديمقراطي الوطني أن المعهد سيعمل إلى جانب منظمات المجتمع المدني في جوانب دعم قضايا المرأة اليمنية في المجال الانتخابي وكذا التنسيق مع المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية الأيفس لدعم مهام وأنشطة مشاركة المرأة في الانتخابات.

بدورها أشارت مديرة فريق تعزيز مشاركة المرأة عالمياً بالمعهد سوزان ماركوب إلى الأهمية التي يمثلها قطاع المرأة والدور المهم والكبير الذي يضطلع به على صعيد تعزيز مشاركة المرأة في العمل الانتخابي، منوهة بأن المعهد يعمل في إطار تعزيز دور مشاركة المرأة في العمل السياسي ودعمها كمرشحة وناخبة.

وفي اللقاء قدمت القاضي هالة القرشي لبعثة المعهد الديمقراطي الوطني شرحاً مفصلاً عن مهام واختصاصات القطاع، مشيرة إلى أن هذا السياق أنه لن يجري حالياً العمل على استكمال الهيكل التنظيمي والمؤسسي للقطاع بحكم أنه حديث النشأة.

وأوضحت رئيسة قطاع المرأة ونظي الاحتياجات الخاصة أن أولويات المهام التي يركز القطاع على تنفيذها تكمن في دعم المرأة اليمنية خلال عملية قيد والتسجيل بما يمكنها من تسجيل حضور فاعل وتميز لتأكيد حقها أثناء التصويت وكذا المشاركة في العملية الانتخابية بشقيها مرشحة وناخبة، مؤكداً أن القطاع بصدد إعداد خطة شاملة تهدف إلى تفعيل دور فروع الأمانة العامة للجنة على مستوى المحافظات في الجوانب المرتبطة بتوعية المرأة بحقوقها الانتخابية.

ورجبت القاضي هالة القرشي بالجهود الداعمة المبذولة من قبل المعاهد والهيئات والمؤسسات الدولية الداعمة لأنشطة المرأة في العمل الانتخابي. من جانبها أكدت مديرة المعهد الديمقراطي الوطني أن المعهد سيعمل إلى جانب منظمات المجتمع المدني في جوانب دعم قضايا المرأة اليمنية في المجال الانتخابي وكذا التنسيق مع المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية الأيفس لدعم مهام وأنشطة مشاركة المرأة في الانتخابات.

بدورها أشارت مديرة فريق تعزيز مشاركة المرأة عالمياً بالمعهد سوزان ماركوب إلى الأهمية التي يمثلها قطاع المرأة والدور المهم والكبير الذي يضطلع به على صعيد تعزيز مشاركة المرأة في العمل الانتخابي، منوهة بأن المعهد يعمل في إطار تعزيز دور مشاركة المرأة في العمل السياسي ودعمها كمرشحة وناخبة.

إعلان نتائج المعاهد المهنية والتقنية وأوائل الخريجين



إلى ذلك أكد القائم بأعمال الوكيل المساعد لقطاع المعايير والجودة بالوزارة سعيد الخليدي، ومدير عام الاختبارات بالوزارة عصام العيفري أن نسبة النجاح في الديبلوم التقنية بلغت 77,85 بالمائة حيث تقدم للاختبار 6145 طالباً وطالبة، نجح في الاختبار 4784، وأكمل في الاختبار 1223 طالباً وطالبة، في حين رسب 137 طالباً وطالبة. وأشار الخليدي والعيفري إلى أن نسبة النجاح في شهادة الثانوية المهنية بلغت 61,62 بالمائة، تقدم للاختبار ألف و980 طالباً وطالبة، نجح في الاختبار 1220 طالباً وطالبة، في حين أكمل 626 طالب وطالبة، ورسب 134 طالباً وطالبة. فيما بلغت نسبة النجاح في شهادة ديبلوم التدريب المهني 60,62 بالمائة، تقدم للاختبار 3301 طالباً وطالبة، نجح في الاختبار 2001 طالباً وطالبة، أكمل في الاختبار 1065 طالباً وطالبة، والراسبون 235 طالباً وطالبة. وبيّن أنه تقدم لامتحان في التعليم المستمر للمستوى الماهر 26 طالباً، نجح منهم 10 طلاب، وأكمل 14 طالباً، ورسب طالبين.

عقب ذلك تم إعلان أسماء الأوائل على مستوى الجمهورية في الاختبارات النهائية للمعاهد المهنية والتقنية بمختلف الأقسام والأنظمة التعليمية في عموم المحافظات. مشيراً إلى أنه سوف يتم نشر كافة النتائج التقنية والمهنية على الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة.

وأشار الوزير إلى أن إجمالي الطلاب المتقدمين لامتحان للعام الدراسي ل 2011 - 2012م، 11 ألفاً و353 طالب وطالبة مقارنة بـ 9 آلاف و188 طالباً وطالبة في العام المقابل له، نجح في الاختبار 8 آلاف و159 طالباً وطالبة، في حين بلغ عدد المكملين الفين و929 طالباً وطالبة، ورسب في الامتحان 509 طلاب وطالبات.

وأكد أن إجمالي التخصصات لهذا العام بلغت أكثر من 78 تخصصاً في التعليم النظامي متنوعة ما بين التخصصات التقنية والمهنية والثانوية المهنية وديبلوم التدريب المهني والتعليم المستمر، أعلن مهنياً نتائج 45 تخصصاً فيما تم تأجيل نتائج 33 تخصصاً بسبب عدم اكتمال البرامج الدراسية.